الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

20-19-18 **صفر** 1441 ، 17-16-15 **نوفمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

بعد تعنيف رضيع "حضانة العيدابي".. "تعليم صبيا" يشكل لجنة تحقيق عاجلة

"الحازمي": الإدارة ستصدر بياناً إلحاقياً بالإجراءات النظامية التي سيتم اتخاذها

المصدر: جريدة سبق الاحد 20 ربيع أول 1441هـ -17 نوفمبر 2019م
https://sabq.org/STbnwf

محمد المواسي - جازان

أكدت إدارة تعليم صبيا على لسان متحدثها الرسمي إبراهيم الحازمي لـ "سبق" أنه تم تشكيل لجنة للتحقيق فيما تعرض له رضيع من تعنيف بحضانة مدرسة خاصة تعمل بها والدته بالعيدابي.

وفي التفاصيل، قال "الحازمي": امتداداً للأهمية الكبرى التي توليها الدولة أيدها الله لحفظ حقوق الأطفال، وحيث كفلت الأنظمة المعمول بها في المملكة حماية حقوقهم، فقد كُرست الجهود على المستوى الوطني من أجل الإسهام في تعزيز تلك الحقوق وحمايتهم.

وبناء على ما تم تداوله عبر قنوات الإعلام فقد وجه مدير تعليم صبيا بتشكيل لجنة عاجلة من إدارة التعليم ومكتب تعليم العيدابي للتحقيق والوقوف على تفاصيل أكثر في القضية والرفع بالنتائج عاجلاً لاتخاذ الإجراءات النظامية حيال ما يتم التوصل له.

وأضاف الحازمي: إن إدارة تعليم صبيا تقوم بالتنسيق حالياً مع الجهات الأمنية والجهات ذات الاختصاص، وستصدر - بمشيئة الله - بياناً إلحاقياً يتضمن الإجراءات النظامية التي سيتم اتخاذها وفقاً لنتائج التحقيق.

وفي غضون ذلك، شرعت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان متابعة قضية تعنيف رضيع بمحافظة العيدابي في تجاوب مع القضية بعدما نشرتها سبق صباح أمس وبدأت إجراءاتها النظامية تجاه القضية ومباشرة الحالة.

وكانت شرطة محافظة العيدابي قد باشرت، أمس الخميس، بلاغاً عن تعرض رضيع للتعنيف في حضانة بمقر عمل والدته بإحدى المدارس الخاصة بالمحافظة.

وكشف والد الرضيع لـ"سبق" أن ابنه كان مع والدته التي تعمل بمدرسة خاصة بمحافظة العيدابي وكان في الحضانة، وتعرض لتعنيف "مبرح" بقيت آثار دماء وجروح على وجهه من أثره، ولم نعرف المتسبب.

وتابع: "أبلغت شرطة العيدابي، وأحضرت تقريراً طبياً من المستشفى يكشف حجم ما تعرض له طفلي الرضيع البريء، وأنتظر نهاية الإجراءات وكشف المتسبب في تعنيف الطفل."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ضبط 4179880 مخالفاً لأنظمة الإقامة والعمل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ربيع أول 1441هـ -17 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1788123

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي انطلقت يوم الأربعاء الموافق 26 / 2 / 1439هـ حتى نهاية يوم الخميس 17 / 3 / 1441هـ، لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود التي تمت في كافة مناطق المملكة عن النتائج التالية- :

أولاً: بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشتركة في كافة مناطق المملكة (4179880) مخالفاً، منهم (3267143) مخالفاً لنظام الإقامة، و (643056) مخالفاً لنظام العمل، و (269681) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً: بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (74006) أشخاص، (43 %) منهم يمنيو الجنسية، و (54 %) إثيوبيو الجنسية، و (3 %) جنسيات أخرى، كما تم ضبط (2915) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً: بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (4661) شخصاً.

رابعاً: بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (1691) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (1652) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (39) سعودياً.

خامساً: بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (14606) وافدين مخالفين، منهم (12646) رجُلاً، و (1960) امرأة.

سادساً: تم إيقاع العقوبات الفورية بحق (577645) مخالفاً، وإحالة (530023) مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (702589) مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (1047336) مخالفاً.

النيابة العامة تطيح بخمسة متهمين في قضايا فساد إداري ومالي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ربيع أول 1441هـ -17 نوفمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1788007

إثر مطالبة النيابة العامة بإثبات الإدانة تجاه خمسة من المتهمين في قضايا فساد إداري ومالي، تمثلت في تبديد الأموال العامة، والتصرف في الممتلكات الحكومية، والمتاجرة بالوظيفة الحكومية، والإثراء غير المشروع، فقد صدرت أحكام ابتدائية مؤخراً في هذه القضايا بالإدانة للمتهمين جميعاً.

وكانت النيابة العامة قد جمعت أكثر من 300 دليل وقرينة ضد المتهمين وقدمتها في لائحة الدعوى العامة للمحكمة المختصة في هذا الشأن، ما أثمر عن صدور مجموعة أحكام ضد المدانين تجاوز مجموعها 32 عاماً، بالإضافة إلى عقوبات مالية تجاوزت تسعة ملايين ريال، مع مصادرة المبالغ المالية الموجودة في حساباتهم الشخصية.
ومن بين المدانين في هذه القضايا، مسؤول قبض عليه متلبساً باستلام مبالغ مالية على سبيل الرشوة لتمرير بعض الإجراءات غير النظامية، بالإضافة إلى اشتراكه في تزوير محرر عرفي، وإدانته باستغلال نفوذه الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية، وثبوت إدانته كذلك بالاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفاً عاماً، وبلغ مجموع الأحكام الصادرة بحقه 12 عاماً، وغرامة مالية تجاوزت المليون ريال.
كما أدين مسؤول آخر بالاشتراك عن طريق الاتفاق بتزوير محرر عرفي، واستلام وحيازة مبالغ متحصلة من جريمة الرشوة، والاشتغال بالتجارة رغم كونه موظفاً عاماً.
وطالت أيضاً الأحكام القضائية، الصادرة طبقاً لمطالبة النيابة العامة، بعض الكيانات التجارية، وتم تغريمها مالياً وحرمانها من التعاقد مع أي جهة عامة لمدة محددة وفق الأنظمة العقابية ذات العلاقة.
وأكدت النيابة العامة، أنها لن تتوانى في تقديم الفاسدين والخائنين للأمانة التي حُمّلوها، للمحاكم المختصة لينالوا جزاءهم العادل، حماية لهذا الوطن الغالي.

194ألف عملية بالمحاكم و 63 ألف جلسة في أسبوع

إصدار 20 ألف حكم و 9400 حالة توثيق

المصدر: جريدة المدينة السبت 19 ربيع أول 1441هـ - 16 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/659476/

جابر المالكي - الرياض
كشفت وزارة العدل عن إجمالي الخدمات والعمليات المنفذة خلال أيام عمل الأسبوع المنصرم، التي بلغت نحو 194 ألف عملية، منها ما تم تنفيذه عبر مقار المحاكم وكتابات العدل، وكذلك ما تم عبر الخدمات الإلكترونية.
وقالت الوزارة: إن العمليات القضائية بلغت نحو 98 ألف عملية في المحاكم (العامة والتجارية والعمالية والجزائية والأحوال الشخصية)، بالإضافة إلى 69 ألف عملية توثيق عبر كتابات العدل أو الخدمات الإلكترونية، إلى جانب 27 ألف عملية تنفيذ.
وأكدت الوزارة أن إجمالي عدد الجلسات التي عقدتها المحاكم تجاوزت الـ53 ألف جلسة خلال 5 أيام عمل بمعدل 10600 جلسة يوميًا، فيما أصدرت المحاكم خلال الفترة ذاتها أكثر من 20 ألف حكم.
وفيما يخص العمليات التي شهدتها محاكم التنفيذ، التي بلغت نحو 27 ألف عملية، فمنها ما يزيد على 5300 عملية تتمثل في قرارات تنفيذ صادرة عن محاكم التنفيذ في المملكة.
وأشارت الوزارة إلى عمليات التوثيق المتعلقة بالعقارات بلغت نحو 9400 عملية، فيما تنوعت باقي العمليات بين وكالة صادرة عبر الخدمات الإلكترونية وأخرى عبر كتابات العدل إلى جانب خدمات التوثيق الأخرى كتحديث الصكوك وإلغاء الوكالات أو التحقق منها.
المحاكم وكتابات العدل في أسبوع
194ألف عملية منفذة
98ألف عملية في المحاكم
69ألف عملية بكتابات العدل
53ألف جلسة خلال 5 أيام

«نزاهة»: تجاوز حصة الدولة 25 ٪ شرط مراقبة المؤسسات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/659207

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة

كشف الاختصاصي القانوني بفرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمنطقة مكة المكرمة عبدالجبار السلمي أن الهيئة لا تباشر تحقيقات أو تتدخل في الشركات ومنشآت القطاع الخاص إلا إذا كانت الدولة تملك نسبة 25% منها مبيناً أن الهيئة تعمل على المجال الوقائي قبل وقوع قضايا الفساد عبر التوعية والتثقيف وإسراع الأنظمة والإجراءات ورصد عمليات الفساد وسلوكياتها وضعف الشفافية والمجال العلاجي بعد وقوع عملية الفساد عبر ضبط والاستدلال ومن التحقيق في النيابة العامة والادعاء أمام القضاء حتى إيقاع العقوبة المقررة.

جاء ذلك خلال محاضرة قدمها بعنوان «الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد واختصاصات الهيئة» لمتدربي الكلية التقنية بمكة المكرمة ضمن تدشينه برنامج الأسبوع التوعوي الحادي عشر للتوعية بأضرار المخدرات والذي يضم معرضًا مصاحبًا ومحاضرات ودورات تثقيفية للمتدربين والطلاب حيث يستهدف البرنامج أكثر من 800 متدرب من الكلية و1200 طالب من مدارس مكة المكرمة

وقال: إن الهيئة أنشئت ضمن برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادي لرفع الكفاءة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص عبر التعاون لاستقبال البلاغات التي ينتج عنها تعطيل أعمالهم والتأكد من المشروعات التي تسند الشركات تكون ذات كفاءة عالية ومؤهلة لأن أي عمل يتضمن النزاهة والشفافية تكون نسبة النجاح فيه وفق أعلى المعايير.

وأشار إلى أن الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري بكافة أنواعه وصوره ولتحقيق هذه الأهداف هناك عدد 21 اختصاصًا في هذه المادة من خلال متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالصلح العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها حتى يتم تنفيذها بالإضافة إلى التحري عن وجه الفساد المالي والإداري فيما يخص عقود الأشغال العامة والصيانة المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أبرم أو يتم تنفيذه بمخالفة نظام اللائحة ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من أعمال الفساد بالتعاون مع الجهات المختصة.

«الشورى» يناقش تحسين خدمة النقل في المدارس الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 18 ربيع أول 1441هـ - 15 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/659206

جابر المالكي - الرياض
عقدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الجغيمان أمس الأول، اجتماعاً مع وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى محمد بن فيصل أبو ساق، لمناقشة «مشروع نظام النقل المدرسي»، وذلك بناءً على المادة (17) من نظام المجلس.
وفي نهاية الاجتماع خلص المجتمعون إلى عدد من الأفكار التي تهدف إلى تحسين خدمة النقل المدرسي في التعليم العام من خلال الاستفادة مما طرح في الاجتماع من بيانات ومعلومات.
و أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس 5 تقارير رفعتها اللجان المتخصصة في شأن عدد من تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية.
جاء ذلك خلال اجتماعها الأول من أعمال السنة الرابعة للدورة السابعة الذي عقدته أمس الأول برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.
ووافقت الهيئة العامة للمجلس على إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1439 /1440هـ.
كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن طلب دراسة مشروع نظام عقد الاتفاقيات الدولية المعد في مجلس الشورى، عملاً بالمادة (17) من نظام مجلس الشورى.
قررت الهيئة العامة إحالة تقرير الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لهيئة الترفيه للعام المالي 1439 /1440هـ.
كما قررت الهيئة العامة إحالة تقريري لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقريرين السنويين لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1439 /1440هـ، ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1439 /1440هـ.

التعصب.. آفة خبيثة في مجتمع متسامح يصطدم مع قيم وأخلاق راقية توارثتها الأجيال

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 18 ربيع أول 1441هـ - 15 نوفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/659339

حـاتم العميــري_ مكة المكرمة
يجسد المجتمع السعودي عمليا كل المعايير الراقية لمبدأ التسامح والتعايش بين جميع الأطياف والمذاهب والبعد عن التعصب والاستعلاء، انطلاقا من المنهج الإسلامي القويم الذي جعل الناس كلهم سواسية، وأزال وأذاب الفوارق التي تقوم على أساس من الجنس أو العرق أو اللون فالجميع سواء من حيث الحقوق والواجبات.
ولأن القاعدة تقول «لكل خواص شواذ» هناك فئة قليلة جدا تجنح أحيانا للعصبية القبلية، والتفاخر بالأنساب والألقاب،

والتباهي بالمال والغنى، والتمييز بين الأبيض والأسود، وبين الغني والفقير.. فكيف يمكن مواجهة مثل هذه الأمراض الاجتماعية التي تعكسها ألفاظ مثل: طرش، مجنس، محافظ، ليبرالي، قبلي؟

»المدينة» استطلعت رأى نخبة من المختصين فى مجالات عدة حول القضية وأبرز الحلول المقترحة لمعالجتها:

د.لمياء: المجتمع السعودي نسيج واحد

أكدت الدكتورة لمياء عبدالمحسن البراهيم ـ كاتبة صحفية أن نظام الحكم في المملكة تأسس على الشريعة الإسلامية وبما يتواءم مع مكانة المملكة ضمن منظومة العالم واتفاقياتها مع الأمم المتحدة التي أعلنت ومن أكثر من نصف قرن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1963م مما يتوجب سن قوانين حازمة وعقوبات رادعة لكل من يثير النعرات العنصرية.

وقالت إن المجتمع السعودي نسيج واحد، وأن أي أشكال للعنصرية مرفوضة فالإسلام لا يعرف العنصرية ويذم التكبر ويكفي أنها كانت أول معصية وسبب لطرد إبليس من رحمة الله، مشيرةً إلى أن الرسالات السماوية جاءت لتؤكد على مبادئ العدالة والمساواة وأن التفاضل بين الناس قائم على التقوى ونبذ كل ما يثير والكراهية.

العوفى: التعصب مكتسب وليس غريزة فطرية

يقول بندر غزاي العوفي ـ عمدة حي الثغر والفيحاء بجدة: التعصب في نظري غريزة غير فطرية وهو مكتسب من عاملين مهمين: الأول: مرتبط بالجماعات المحيطة بالفرد (المتعصب) مثل الأسرة والأصدقاء وغيرها، والعامل الثاني: مرتبط بالمجتمع مثل الأعراق أو الثقافات أو الأديان... إلخ.

وعن كيفية علاج هذا الداء الخطير يقول العمدة العوفي:

-1إرار نظام يجرم التعصب بكل أشكاله وأنواعه لحماية المجتمع

- 2تعزيز قدرات الوالدين ودورهما في تربية الأبناء من خلال برامج الأمن الأسري

- 3نشر الوعي من خلال المواد التعليمية لدى الناشئة لنبذ هذه الآفة الخطيرة

- 4تكثيف المواد الإعلامية لتثقيف المجتمع بأهمية الابتعاد عن الطرق التي تجلب التعصب

الحربى: التصنيف خطر على أي مجتمع

يرى محمد الحربي ـ باحث في التاريخ ـ أن التصنيف لأي مجتمع على أساس مذهبي، أو طائفي، أو مناطقي، أو عرقي، أو قبلي يُعد من أخطر الأمور التي تُسهم في تفتيت اللحمة الوطنية، لما تسببه من كراهية ونزاعات بين فئات المجتمع، وينتج عنه أجواء يسودها الخوف والكبت وعدم الاستقرار، مما يحدُّ من تطور وازدهار المجتمع.

ويضيف الحربي: رغم أن الإسلام نبذ التفاخر بالأنساب كونه من عادات الجاهلية، لكن المجتمع لا يخلو من بعض التصنيفات التي تقوم على مبدأ عنصري، وهذا ملاحظ ؟! مما يلزم القضاء على تلك التصنيفات العنصرية بالتوعية، مع سن الأنظمة والتشريعات التي تعاقب من يرتكب سلوكاً عنصرياً ضد الغير.

ملائكة: أصوات نشاز من ضعاف النفوس

يؤكد اللواء م. طلال ملائكة أن المملكة ومنذ تأسيسها قامت على الوحدة وملوك المملكة منذ عهد المؤسس ـ طيب الله ثراه ـ لا يفرقون بين مواطن وآخر لكن في الفترة الأخيرة ظهرت بعض الأصوات النَّشاز من ضعاف النفوس المصابين بأمراض نفسية يدعون لمطالبات ظاهرها الوطنية والمطالبة بالمحافظة على الهوية المناطقية ولكن حقيقة باطنها العنصرية العرقية وتدعو للإقصاء والتحريض وبث الكراهية وزرع الاحقاد وإيقاد نار الفتنة وأججها أعداء الوطن بالخارج والداخل.

ويرى اللواء طلال أن هؤلاء الأشخاص ومن يقف خلفهم بالدعم المباشر وغير المباشر لا يدركون أبعاد خطورة العنصرية وإنها كالجمرة الخبيثة التي تشتعل تحت كومة من القش، مشيراً إلى أن أخطر أنواع العنصرية هي العنصرية الطائفية والعرقية مطالباً الجهات الأمنية (الشرطة ـ أمن الدولة ـ النيابة العامة) التعامل بحزم مع مثيري العنصرية وعدم التهاون مع ما يردهم من بلاغات كما يشدد على أهمية إصدار قانون يجرم العنصرية بأسرع وقت محذرا من الاستهانة والاستخفاف بالعنصرية لأنها تولد العنصرية ؟!

د. ندى: كلنا شركاء في حماية الوحدة الوطنية

تقول الدكتورة ندى محمد جميل برنجي ـ أستاذ مشارك في قسم اللغات الأوروبية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز ـ:» للأسف نجد في مجتمعنا بعض الأشخاص الذين يتفاخرون بأنسابهم وانتماءاتهم القبلية والعرقية، ويتعاملون مع الآخرين بدونية وعنصرية، وعلينا جميعا ان نكون شركاء في حماية الوحدة الوطنية.«

تؤكد الدكتورة ندى أن رؤية المملكة 2030 تحثُّ المواطنين على تقوية اللحمة الوطنية لكي يعملوا جاهدين لتكون المملكة نموذجا ناجحا ورائدا في العالم على كل الأصعدة، مشددةً على أهمية الدور الريادي لعلماء الدين والمثقفين والأكاديميين

والأدباء والصحفيين والمواطنين وكل المسؤولين في الدعوة إلى نبذ العنصرية وتوحيد الصفوف وتآلف القلوب؛ لنصل إلى القمة وعنان السماء.

العباسي: تؤججه وسائل التواصل

يقول خالد هشام العباسي ـ كاتب: بنظرة سريعة نجد أن أبرز أشكال التعصب المؤثرة والواضحة هي العنصرية والتي ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تأجيجها عبر سيل من الحسابات الوهمية التي يخشى أصحابها التصريح بآرائهم المُتطرفة في العالم الحقيقي خوفاً من المُساءلة، ويرى أن من أسباب تنامي هذه الظاهرة عدم التعامل معها كجريمة مُستقلة بذاتها مشيرا إلى أن هذه الآفة لن تُجتث حتى يُسن قانون صريح يجرم العنصرية والكراهية مع تفعيل نظام رقابي يرصد المؤججين إلكترونياً ويحاسبهم مباشرة دون انتظار شكاوى يرفعها أفراد.

ويستشهد العباسي بقول عالم الاجتماع الدكتور مصطفى حجازي: يقود التعصب إلى (الانشطار الانفعالي) حيث تنشطر العواطف بين مثالي مُنزه تُسقطه العصبية على كيانها، وموضع للشرور تُسقطه على نقيضها والذي تُوجِبُ القضاء عليه، وهذا الانشطار هو أكبر أسس الهدر الإنساني.

د.عبلة: المواطنة الصالحة أساس المفاضلة

تشير الدكتورة عبلة عبدالجليل ـ كاتبة صحفية ـ أن التنوع والاختلاف سنة من سنن الله في خلقه وهو واقع وحقيقة مُسلم بهما وعلى الرغم من أن الاختلاف بمكوناته الفكرية والثقافية والعرقية والدينية يُعتبر من أحد أسباب ثراء المجتمع وقوته لكن التعصب والتصنيف الاجتماعي على أساس عنصري يهدد النسيج المجتمعي في لحمته الوطنية، وأن المفاضلة تكون على أساس المواطنة الصالحة والتمكن المعرفي والقدرة على العطاء والمساهمة في بناء الوطن.

وتوضح أن دول العالم المتقدم نجحت في احتواء تلك الاختلافات بين مواطنيها والاستفادة منها، وتحويلها لطاقة بناء ويجب سن القوانين الضابطة للمتنمرين نحو المختلف، وتذويب العصبيات في إطار الهوية الجامعة والشعب الواحد.

د. عبير: سلوكيات تعكس دونية صاحبها

تؤكد الدكتورة عبير برهمين ـ أستاذ بكلية الطب وعضو المجلس البلدي بمكة المكرمة ـ على أن العنصرية مقيتة بكل صورها ومفرداتها و تنمُّ عن مدى هشاشة صاحبها ولكي يخفي هذا النقص من الدونية يلجأ إلى استخدام الفاظ عنصرية ويمارس الإقصائية للآخر ويحاول أن يظهر تفوقه في أي شيء وإن لم يكن يملكه ؟!

وترى أن هناك كثيراً من الأسباب التي تُغذِّي العنصرية أهمها قلة الإيمان بما قسمه الله للعبد والشعور بالدونية الذي يفاقم مرض «الحسد» وكلاهما يعبران بأشكال عنصرية هدامة لا لشيء سوى أن هذا الشخص يعجز عن تطوير ذاته وتحسين قدراته، مشيرةً إلى أهمية تضافر الجهود للقضاء على ظاهرة العنصرية المقيتة حتى لا تتنامي وتتمكن من تقويض مبادئ اللحمة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد باختلاف توجهاتهم واختلاف مشاربهم، لاسيما أننا نعيش حاليا في عصر يموج بكثير من التحديات.

«سجل المهارات" للعمالة التي تمتلك أكثر من مهنة حرفية

«العمل" تعيد هيكلة مهنة "عامل" في الإقامات والتأشيرات.. بلا رسوم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1756481

محمد العبدالله (الدمام@mod1111222)

كشف مدير برنامج الفحص المهني بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية نايف العمير، أن الوزارة تعمل بتصنيف المهن، من خلال إجراء تفاصيل دقيقة لمفردة «عامل»، مشيرا إلى أن البرنامج يستهدف إعادة هيكلة مسميات المهن سواء في الإقامات أو التأشيرات، مؤكدا أن الوزارة لن تفرض رسوما على تغيير هذه المهنة وإنما يتطلب «الفحص المهني» للمهنة الجديدة.

وأشار إلى وجود توجه لإرفاق قوائم العمالة في العروض المقدمة للمنافسات الحكومية، مؤكدا أن الدوائر الحكومية تشترط تطابق المهن مع القوائم المقدمة مستقبلا، لافتا إلى أن الجهات الحكومية ستشترط شهادة الفحص المهني للعمالة في جميع المشاريع أو استبدالها مع افتقارها لتلك الشهادة.

وأكد أن البرنامج يدرس «سجل المهارات» للعمالة التي تمتلك أكثر من مهنة حرفية، مشيرا إلى أن البرنامج لم يضع الآلية المناسبة لـ «سجل المهارات» بغرض حوكمة هذه العملية حتى الآن، مؤكدا أن البرنامج بدأ يتخذ خطوات لإيجاد حلول مناسبة لـ «سجل المهارات»، مشيرا إلى أن «سجل المهارات» سيتم وضع الآلية المناسبة لإصدار شهادات الفحص المهني للعمالة التي تتقن مهنا حرفية عدة.

وقال خلال ورشة عمل «برنامج فحص المهني» بغرفة الشرقية أخيرا، إن البرنامج سيقتصر بين (2- 4) سنوات على العمالة الوافدة، مشيرا إلى أن البرنامج لا يستهدف العمالة الوطنية، نظرا إلى عدم وجود الفرص المتاحة للعمالة الوافدة نتيجة رخص العمالة الأجنبية، فضلا عن كون معظم أصحاب المهن الوطنية يمتلكون شهادات من المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، مؤكدا أن البرنامج سيعمل على مساعدة العمالة الوطنية بهدف الحصول على فرصة عمل، مشيرا إلى أن البرنامج يدرس التعامل مع المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، بحيث يجري الاختبار في المرحلة الأخيرة بالمعاهد التدريبية، حيث يمنح الشهادة بناء على الشهادة الصادرة من المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني.

وأوضح أن شهادة الفحص المهني تعود ملكيتها للمنشأة والعمل في الوقت نفسه، مضيفا أن شهادة المنشأة تمنح بشكل مجاني وفقا لإجمالي العمالة الداخلة في برنامج «الفحص المهني»، فيما شهادة العمالة تمنح مقابل رسوم مالية (400 - 500) ريال في داخل المملكة و(150 - 200) ريال في الخارج، مشيرا إلى أن الشهادة بعد سفر العامل لبلاده لا تلغى ولا تسترد الرسوم للمنشأة، فالشهادة هي حق للعامل، حيث يستطيع الاستفادة منها قبل انتهاء مدة الصلاحية (5) سنوات، معترفا أن السير الذاتية للكثير من العمالة منافية للواقع، مؤكدا أن 95% من قيمة الرسوم تعود للقطاع الخاص.

وذكر أن البرنامج يمنح شركات استقدام العمالة الخيار سواء فحص المهني في الداخل أو الخارج، مؤكدا أن البرنامج يعمل حاليا على اختبار الأنظمة داخل المملكة وخارجها قبل إطلاقه في ديسمبر القادم، مشيرا إلى أن البرنامج يمنح العامل 3 محاولات في حال الرسوب لإعادة الاختبار، مبينا أن تحديد رسوم اختبار الفحص المهني من قبل مراكز التدريب وهي التي تقوم بوضع تلك الرسوم بناء على الدراسات الخاصة بها، لافتا إلى أن الرسوم ليست مقبولة لدى القطاع الخاص سواء «ريالا واحدا» أو «100 ريالات»، مشيرا إلى أن إمكان إجراء تعديلات على الرسوم واردة مع إلزامية البرنامج وكذلك مع توافر مراكز إضافية، وفقا لمبدأ «العرض والطلب.«

وحول إمكان تعويض الشركات مع فرض رسوم البرنامج بالنسبة للعقود القديمة، قال إن البرنامج لا يمتلك خطة بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن البرنامج يتحرك للتعاقد مع المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني لزيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز الاختبارات للفحص المهني خلال الأشهر الستة القادمة، مضيفا أن المؤسسة العامة للتدريب المهني والتدريب قادرة لزيادة الطاقة الاستيعابية بأكثر من 3 ملايين مقعد، مبينا أن العمالة الوافدة غير المؤهلة لا تتجاوز 1,5 مليون عامل بالمملكة.

3تصنيفات للدول المصدرة للعمالة

بخصوص تصنيف تطبيق البرنامج على الدول المصدرة للعمالة، أوضح أن البرنامج يصنف الدول على 3 أصناف «كبيرة - متوسطة - صغيرة» وفقا لإجمالي العمالة المرسلة من تلك الدول، مضيفا أن الهند وباكستان تحتل المرتبة الأولى بنسبة 60% وتأتي بعدها الفلبين ومصر وأخيرا سريلانكا وإندونيسيا، مبينا أن البرنامج حرص على تنويع الاستهداف في المراحل لتفادي حدوث إشكالات.

وذكر أن اختبار الفحص المهني يعتمد على المعايير السعودية البالغة 38 معيارا لجميع المهن الحرفية المستهدفة، مبينا أن وضع الاختبار بطريقتين هما «البناء - المراجعة»، مؤكدا أن جهات عالمية ساهمت في وضع أسئلة الاختبارات، فيما الشركاء المدققون للأسئلة يعملون في المجال داخل المملكة، موضحا أن الاختبارات «خارج المملكة» تكون عملية 100% وطريقة التصحيح إلكترونيا، حيث تستغرق العملية 10 أيام لقطع الطريق أمام التلاعب، فيما تكون الاختبارات «داخل المملكة» نظرية وعملية، مستبعدا التلاعب في عمليات الاختبار في مراكز التدريب، حيث تجري مراقبة عملية الاختبار بالكاميرا، فضلا عن تدقيق الاختبار من 6 جهات حكومية وكذلك إمكان إعطاء المنشآت جميع المعلومات حول

نتائج الاختبارات، إضافة إلى وضع رقم خاص لكل شهادة مربوط بالبرنامج.
وأوضح أن وزارة العمل لن تصدر قرارات بخصوص برنامج «الفحص المهني» قبل إطلاق حملة إعلانية بمدة كافية لا تقل عن 8 أشهر، مضيفا أن البرنامج يدرس اقتراحا بخصوص العمالة الفاشلة في اجتياز الاختبار «المهني» بإيجاد شركات «ضامنة» للعامل غير الناجح، بموجب خطابات رسمية للرغبة للاحتفاظ بتلك العمالة، بحيث تمنع بالعمل في المشاريع الحكومية ولا توقف الإقامة أو رخص العمل، باشتراط اجتياز الاختبار في حال الانتقال لشركات أخرى.

العمل تسند أعمال الرقابة والتفتيش للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 ربيع أول 1441هـ -17 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1028348

الرياض: سليمان العنزي
تعتزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطوير أعمال الرقابة والتفتيش من خلال إسناد عمليات الرقابة والتفتيش إلى متعهد من القطاع الخاص. وبحسب المصادر، تسعى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية انطلاقا من رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 وبرامج الرؤية المختلفة، إلى التعاقد مع متعهد من القطاع الخاص للقيام بتنفيذ جميع ما يلزم لتحقيق عددٍ من أهداف الرؤية ذات العلاقة بسوق العمل بشكل عام، وتحسين الشفافية حول حقوق العاملين وطرق حل الخلافات العمالية، وتحسين أنظمة وآليات التفتيش في سبيل تحسين ظروف العمل في المملكة، حيث استحدثت الوزارة عدداً من البرامج والحلول منها على سبيل المثال: إطلاق برنامج «تمام» للتفتيش والتقييم الذاتي وتطبيق «معاً للرصد» وبرنامج «حماية الأجور»، وذلك لتحسين إجراءات وآليات ضبط المخالفات وسرعة الاستجابة لها.
يذكر أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أطلقت قبل عام تقريبًا نظام التفتيش المؤسسي «تمام» الذي يهدف إلى تطوير وأتمتة جميع أعمال التفتيش وتحسين جودتها مع تقليص الوقت المستغرق لإكمال عملية التفتيش، إضافة إلى تعزيز التعاون مع أصحاب العمل والمنشآت، ورفع المستوى العام حول تطبيق نظام العمل ولوائحه لإيجاد بيئة عمل خالية من المخالفات.
أبرز أهداف العمل الإستراتيجية
توفير وظائف لائقة للمواطنين
فرص العمل الإضافية اللائقة والمتاحة للسعوديين في القطاع الخاص (نساء - رجال)
المستهدف 2020
1.2 مليون
معدل تكلفة توظيف السعوديين مقارنة بالوافدين
خط الأساس
%400
المستهدف 2020
%280

»التفاهة“ بين ”النسويّة“ و ”النسونجيّة! «

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نزفمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/659495

حليمة مظفر

أتأمل الجدل حول «النسويّة» بعد نشر خبر مغلوط عن تجريمها ثم نفيه والاعتراف بها كمصطلح لا يستحق التجريم، لأن وجودها كمصطلح يؤكد تقدميّة وإنسانية المجتمعات المُتحضرة التي تصب في صالح حقوق المرأة وهو ما تسعى إليه وتحققه الدولة السعودية وعززته بوضوح في رؤية 2030 لتعيش عهدها الذهبي وتتمتع بكامل حقوقها وفق منهج الإسلام الذي جاء بـ»النسوية» منهجًا لا كمصطلح قبل 1400 عام لتأكيد إنسانيتها ومساواتها بالرجل تمامًا.

وأتساءل حين أتأمل الجدل الدائر: هل هو صحي فعلا أم «هرطقة» لا تفضي إلا إلى تلوث معرفي حاصل فعلا! فكلٌ في «النسويّة» يغني على ليلاه! ومؤسف أن بعض الأسماء تتجه لجدل «عقيم» هي محسوبة على النخب والطبقة الأكاديمية التي من أهم أبجدياتها الأكاديمية تحرير المصطلحات ومعانيها! ولا ترى سوى قلة ممن يتحدث فيها بمنهجية معرفية.

لقد غردتُ منذ أيام في تويتر: «نعيش أزمة مصطلحات أم أزمة معرفة بأصول المعرفة وأدواتها!؟» إذ لا يعقل أن يكون هناك نقاش حول مُصطلح أفرزته مذاهب فكريّة ونظريات اجتماعية وفلسفات أخلاقية ويتم تناوله بهشاشة في جدل لا يعرف المشاركون فيه ماهيتها! ويبدو أنها نتيجة لانتشار ثقافة «التفاهة» التي انتشرت انتشار النار في الهشيم عبر نجوم ومنقولات مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى»تتفييه» مصطلحات عميقة! وبصراحة ما يبدو لنا أنه جدل حول «النسويّة» هو قريب من «النسونجية»! وقد يتساءل بعضكم من الذي أقصده؟! بكل التأكيد ليس زير النساء المعنى المتداول لـ»النسونجي» إنما ما أقصده في «النسونجية» أي مناقشة شؤونهن بنظرة ترى المرأة تابعا ناقص الأهلية، ويتم التنظير في أمورها من باب الوصاية الأخلاقية والفوقية الذكورية؛ فيأخذ من «النسويّة» ما يناسبه ويرفض ما لا يناسبه! ويمكن القول إن»النسونجية» بمثابة «فخ فكري» يقع فيه الرجل والمرأة على السواء ممن تشبعوا بثقافة «ذكورية!«

أما «النسوية» أو «الأنثوية» التي تشكلت في أبسط معانيها كمصطلح في القرن 19 لتحقيق مطالبات تخص حقوق المرأة في المجتمعات الغربية، فهي طريقة تفكير «أنثوية» يعتمدها نسويات ونسويون تختلف بحسب ثقافة المجتمعات واتجاهات الأفراد والنظريات الفلسفية والسياسية؛ لهذا تجد «النسوية» متعددة المشارب بحسب الأرض التي نبتت فيها؛ فهناك نسوية اشتراكية، ونسوية ليبرالية، ونسوية راديكالية، ونسوية يهودية، ونسوية مسيحية و نسوية إسلامية إلى آخر هذه المسميات، وكنت كتبتُ مرة مقالا في بداية هذا العام بعنوان «النسوية المتطرفة» تحدثت فيه عن نوع جديد من النسويّة وهي «الداعشية» الإرهابية التي اعتمدتها داعش في تجنيد نسائها إرهابيًا، فيما الوجه الآخر لها النسوية اللاأخلاقية التي تضرب بالأخلاق وقيم الدين ومثل المجتمعات عرض الحائط، وهذه وتلك تطرف مرفوض لا يقبله قانون، بل يتم تجريم انتهاكات مثل هذا التطرف بحسب قانون كل دولة وثقافة المجتمعات وأقرب مثال «الإجهاض» في الولايات المتحدة الذي يعتبر من أهم ما يتم استخدامه انتخابيًا؛ فهناك من يعتبره حقا للمرأة وهناك من يجده انتهاكا دينيا وإنسانيا؛ وتجريمه من عدمه يتبع للنظام القضائي بكل ولاية.

وباختصار؛ هناك من يتطرف في «النسويّة» بتفكير شاذ يخرجها من سياقها الطبيعي وهو مرفوض تمامًا، وهناك المتوازن الذي يضعها في الميزان الحقوقي محققًا بها مكتسبات إنسانية تصب في صالح المرأة وأسرتها وتنمية مجتمعها وهو مطلوب محمود؛ أما التنظير فيها بحسب الأهواء والمصالح الذكورية والشخصنة فهو أمر لا ينم إلا عن جهل يرتع في ثقافة التفاهة.

قانون حماية المعلم من المخمس

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1028316

سلمى الشهري

تختصر طبيعة العلاقات ونوعها والأطراف المشتركة فيها الأسلوب المتبع الذي تقوم عليه تلك العلاقات، وعليه تتم استمراريتها بالشكل الصحيح الذي تتحقق معه العلاقات الإيجابية. وتتصف علاقة التلميذ أو الطالب بمعلمه بالعلاقة التربوية الأبوية المبنية على الثقة والتعامل الواضح وإدراك الطرفين لدورهما المهم في هذه العلاقة، بحيث يستوعب المعلم أن دوره مع أبنائه الطلاب هو دور المربي والمعلم والقدوة والمرشد الناصح، ويقابله تلاميذه بالاحترام والتقدير والطاعة والامتنان، والأهم من هذا كله هو بناء علاقة وثيقة بين المعلم وأولياء أمور طلابه حتى يكتمل العقد ويؤدي المعلم دوراً تربوياً هاماً. إلا أن زعزعة هذه الصورة الذهنية وكسر هيبة المعلم بالاعتداء عليه والتقليل منه أمام طلابه تمحو جميع ما سبق ذكره من إيجابيات تلك العلاقة، حيث أصبحنا نسمع عن اعتداءات أولياء أمور على معلمين في حصصهم وأمام طلابهم، الأمر الذي يهدم كل ما تبنيه المناهج التعليمية من آداب وخلق في شخصية الطلاب، وبالتالي يتراجع احترام المعلم ويصبح كل ما يعلمهم إياه مستقبلاً لا يؤخذ بمحمل الجد في تعلمه وإتقانه. قبل ما يقارب أسبوع في الباحة، ولي أمر يصفع معلما أمام طلابه لسبب سخيف لا يعقل، ويدل على ما وصله بعض أولياء الأمور من جهل وتخلف وعنجهية، وذلك لمجرد أن المعلم اتبع النظام، وحرص على تحمل المسؤولية تجاه طلابه، ورفض إخراج الطالب مع شخص ادعى أنه ولي أمره، ولم يظهر أي وثيقة رسمية تثبت صلة القرابة بينه والطالب المعني بعد أن هدده «هات الولد لا أعطيك مخمس»، ومباشرة سدد له «المخمس» دون أدنى احترام وتقدير لمعلم ابنه، أمام الابن وبقية الطلاب، وكان خطأ المعلم الوحيد هو اتباعه النظام، وحرصه على حماية طلابه وسلامتهم. وقبل يومين هنا في جنوب الرياض، ولي أمر يعتدي على معلم في فصله وأمام طلابه لسبب آخر ليس عقلانيا، ولا يعني هذا أن هناك أسبابا تسمح لولي الأمر بالاعتداء على المعلم، فهناك إدارة يشتكي لها ولي الأمر، وبعد مناقشة المعلم يعطى الطالب وولي أمره حقهما إن وجد.

ولو تأملنا أسباب غالبية اعتداءات أولياء الأمور على المعلمين نجدها أسبابا واهية وحججا باطلة، ولكن التعامل مع هؤلاء المعتدين بأساليب سمحة رغم خطورة الخطأ الذي اقترفوه جعلهم يتمادون في ذلك. ولم تكن الجرأة على المعلم والتعدي عليه حديثة عهد أو أمرا طارئا، لكن هذه السلوكيات أخذت تتزايد لأسباب مختلفة لست هنا للحديث عنها، وكل ما أخشاه إذ لم تكن هناك عقوبات رادعة لمثل هؤلاء أن تنعدم هيبة المعلم، وبالتالي تتراجع مع ذلك العملية التعليمية، إذ إن المعلم أهم عناصرها. وحول أهمية المعلم ودوره في النهوض برقي وتقدم مستوى التعليم الذي بدوره ينهض بوطن وأمة كاملة، عنيت وزارة التعليم بوضع النظم التي تكفل إعداد المعلم بطريقة علمية تؤهله لأداء هذا الدور بكفاءة واقتدار، إلا أنه بقي وضع قانون يحمي المعلم وهيبته ومكانته في المجتمع.

هنا لا أطالب بتقديس المعلم ومعاملته معاملة مختلفة عن بقية موظفي الدولة، إنما المساواة، وإقرار قانون يحميه ويحفظ له هيبته، أسوةً بالممارس الصحي الذي اعتبرت هيئة التخصصات الصحية الاعتداء عليه لفظياً أو جسدياً جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة تصل إلى مليون ريال. وبعد هذا القانون لم نعد نشهد أي اعتداء على الممارسين الصحيين، لذا وفي ظل ما نشهده اليوم من جرأة على المعلمين، وتزايد حالات الاعتداء عليهم، أعتقد أنه حان الوقت لتضع وزارة التعليم قانوناً يحمي منسوبيها وتحديداً المعلمين من اعتداءات أولياء الأمور، وتسوية الخلافات بطرق حضارية وإنسانية لا بالعدوانية.

.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م

https://www.al-madina.com/article/659487

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 20 ربيع أول 1441هـ - 17 نوفمبر 2019م

http://www.aleqt.com/2019/11/15/article_1713426.html